



جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences



قسم العلوم السياسية

التنمية المستدامة في ظل الممارسات السياسية في
الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إشراف الأستاذ:
-د. قيرع سليم

إعداد الطالب :
- جداوي بلقاسم
- عمراوي أمباركة

لجنة المناقشة

رئيسا
مقررا
ممتحنا

-/ص. كاس عبد القادر
-/ص. قيرع سليم
-/ص. رمضان مفتاح

الموسم الجامعي 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى:

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

الآية 32 من سورة البقرة

الاهداء

إلى الوالدين الكريمن حفظهما الله

إلى عائلتي الكريمة وأولادي

وإلى إخوتي وأخواتي

إلى الاساتذة الأجلاء عرفانا للأولين وتقديرا للآخرين

إلى كل من علمني حرفا

إلى أصدقائي وزملائي كل باسمه.

أهدي هذا العمل المتواضع

الاهداء

إلى الوالدين الكريمن حفظهما الله
وإلى إخوتي وأخواتي
إلى الاساتذة عبر كل أطوار الدراسة
إلى كل من علمني حرفا
إلى صديقاتي وزميلاتي كل باسمهن.
أهدي هذا العمل المتواضع

عراوي أمباركة

الشكر

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

الحمد لله جل اسمه وتقدسست أسماؤه أنار العلم ورفع شأنه.

نشكر جزيل الشكر لكل من ساهم معنا في انجاح هذا البحث من بعيد

أو من قريب، وأخص بالذكر كل من الدكتور "جنيدى خليفة" والسيد "عزوزي

بن يوسف" وكذلك الزميل السيد: "بيض القول محمد".

كما نشكر المشرف الدكتور "قيرع سليم" الذي لم يبخل علينا ولو

بالشيء القليل والذي بمساعدته وتوجيهاته تم انجاز هذا العمل المتواضع.

الملخص

بدأت الدراسات المتصلة بالتنمية المستدامة تتلقى قبولا واستخداما دوليا ووطنيا واسعا منذ منتصف القرن الماضي، وأيضا في القضايا العامة التي تعالج السياسة البيئية على مستوى الوطني والدولي، إلا أن العالم لم ينجح حتى الآن في تبني خطوات جادة وحقيقية للتوفيق بين تناقضات البيئة والتنمية، مما جعل مستقبل البشرية مهددا في ظل تزايد استنزاف الموارد الطبيعية والانتهاكات الممارسة عليها.

ولأن الجزائر تعاني العديد من المشاكل البيئية وعلى مستوى التنمية المستدامة. هذا ما دفع من الدولة إلى الاهتمام بهما فكان التدخل بحزمة من القوانين والنصوص التشريعية والتنظيمية من أجل حمايتها لعودة ملائمة تتناسب مع التحديات والمتطلبات، وبالرغم من مجهودات الدولة المبذولة إلا أنها لم تعد قادرة لوحدها على تحمل أعباء مشاكل البيئة والتنمية معا، التي أثرت بدورها على الإبعاد الاقتصادية والاجتماعية، هذا الذي جعل حق المواطن الجزائري في حياة كريمة ونظيفة، لذلك وجب عليها حوكمة السياسة البيئية وكذا السياسات التي تخص التنمية المستدامة من خلال تقليص دور الدولة، وزيادة كفاءة الممارسة السياسية وذلك من خلال تفعيل آليات دور الأحزاب السياسية وتفعيل آليات دور المجتمع المدني بغية تحقيق التنمية المستدامة.

Sumer

Studies related to sustainable development began to receive wide international and national acceptance and use since the middle of the last century, and also in general issues that deal with environmental policy at the national and international levels. However, the world has not yet succeeded in adopting serious and real steps to reconcile the contradictions of the environment and development, which has made the future of humanity threatened in light of the increasing depletion of natural resources and the violations committed against them.

Since Algeria suffers from many environmental and sustainable development problems, this is what prompted the state to pay attention to them, so it intervened with a package of laws and legislative and regulatory texts in order to protect it with an appropriate return. Despite the efforts made by the state, it is no longer able alone to bear the burdens of the problems of the environment and development together, which in turn affected the economic and social dimensions. This made the right of the Algerian citizen to a decent and clean life out of reach. Therefore, it must govern environmental policy and sustainable development by reducing the role of the state, and increasing the efficiency of political practice through mechanisms to activate the role of political parties and mechanisms to activate the role of civil society in achieving sustainable development.

مفت

مقدمة:

تعيش مجتمعات اليوم عصر التغيير المتسارع وخاصة المجتمع الجزائري وهذا في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وخصوصا منها السياسية ويرجع الفضل في ذلك الى المبتكرات التكنولوجية الحديثة، حيث اصبح العالم يعيش الان عصر يسمى بعصر المعلومات الذي اطلق عليه عصر المعرفة او العولمة، وقد تغيرت النظرة الى الإدارة من النموذج البيروقراطي نحو نماذج جديدة للقيادة تدعو الى سلوكيات وأنماط أداء جديدة، خصوصا بعد ان تزايدت الأعباء الإدارية في ظل تطور ثورة المعلومات، مما استلزم التوجه نحو زيادة أعباء ومهام وأنشطة الأدوار الاستراتيجية في مهام العمل القيادي حيث نالت مواضيع السياسة العامة اهتماما كبيرا لأهميتها في التنمية المستدامة ورسم المستقبل، كونها همزة وصل بين مختلف العلوم الأخرى وباعتبار السياسة العامة البيئية جزء من السياسة العامة، لكونها تسعى الى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية البيئة المحيطة بالإنسان حيث تعتبر من أهم مؤشرات التنمية المستدامة من القضايا التي تشغل العالم كله فعقدت من اجله المنتديات العلمية والمؤتمرات.

والجزائر كبقية دول العالم شهدت الكثير من التحولات في جميع المجالات وعلى مختلف المستويات، على غرار باقي دول تركيز اهتمام الدولة مع تعاقب الحكومات الى السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة، بسبب إدراك صناع القرار بضرورة الاهتمام، والاستجابة الفعالة للقضايا العامة البيئية، وبالخصوص الإدارية منها، للوصول الى تحقيق جد مقبول من التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

وأصبح من الضروري تدخل السلطة العامة في رسم سياسة الممارسة السياسية للبلاد عن طريق سن قوانين وتشريعات كسبيل للتغلب على إشكالية التنمية المستدامة، وتضمن رفاهية الأجيال الحاضرة دون حرمان الأجيال القادمة من مقومات الحياة الطبيعية ضمن إطار عقلائي لاستغلال الموارد الطبيعية، وإطار تشاركي بين المؤسسات الرسمية، ظلت الممارسة السياسية للدولة الجزائرية على ضوء جهاز التنظيم الإداري، حيث يعتبر ضروري من أجل نهوض السلطة الإدارية بوظائفها لتجسيد السياسة العامة للبلاد عن طريق تطبيقاتها ومن أهمها: المركزية الإدارية، اللامركزية الإدارية وعلى اعتبار ان التنمية المستدامة تشير الى مجموعة واسعة من المؤشرات نتطرق الى أهمها الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية، وبعض مواطن السياسات تدخل الممارسة السياسية في التنمية المستدامة حيث ركزنا عن اهم بعض مواطن السياسات تدخل الممارسة السياسية في التنمية المستدامة حيث ركزنا عن اهم اشكال سياسات التدخل المتمثلة في آليات تفعيل دور الأحزاب السياسية في التنمية المستدامة، آليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة.

أهمية وأهداف الموضوع:

1- أهمية الدراسة: ان الأهمية التي تكتسبها الدراسة تكمن في:

- **علميا:** ان موضوع السياسة العامة للتنمية المستدامة من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير من طرف المفكرين دوليا ووطنيا والحديث عن مثل هذه المواضيع من شأنه اثراء البحث العلمي وميدان العلوم السياسية أن الاهتمام بموضوع البيئة والتنمية المستدامة يمثل أولوية الجزائر تستوجب التجسيد، ولان البحث العلمي هو الداعم الأساسي بالمعلومات والنتائج المتوصل إليها من الحلول المقترحة خاصة إذا ما تم التطرق لدراسة ميدانية.

- **علميا:** ان تكمن أهمية الدراسة في الحاجة الماسة لمثل هذه الدراسات التي لها دور كبير في التقليل من مشاكل التنمية المستدامة والبيئة ويكون ذلك من خلال إبراز مجموعة من السياسات المتعلقة والمتصلة بالتنمية المستدامة وإسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لإبراز مدى التقارب التي تحظى به الممارسات السياسية في الجزائر، وأهم مواطن تدخل هذه الممارسات السياسية وسبل تفعيل أشكالها البارزة من خلال إشراك الفواعل المجتمعية والأحزاب السياسية والدولة في واقع التنمية المستدامة.

2- أهداف الموضوع: تهدف من خلال هذه الدراسة.

- إبراز وتحديد طبيعة العلاقة القائمة بين السياسات البيئية والتنمية المستدامة.
- محاولة تحديد أهم الصعوبات والمعوقات الحائلة دون تحقيق التنمية المستدامة.
- تفسير سياسي للتنمية المستدامة على ضوء الدور الفعال للأحزاب السياسية والدولة.
- تحديد الدور الضروري التي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع الممارسة السياسية في الجزائر.

3-مبررات اختيار الموضوع

إن ما يدعو لطرق هذا الموضوع ليس سبيلا من جانب فحسب لدراسة مثل هذا النوع من المواضيع سيتيح لنا الفرصة لاستنكار وتطوير المكتسبات المعرفية السابقة حول مواضيع التنمية المستدامة بحكم تكويني بالأساس وفق الطرح الذي اعتمدها في ظل الممارسة السياسية في الجزائر من جهة، وملامسته للواقع المعاش من جهة أخرى كما أسهمت في اختيارنا لهذا الموضوع وعن أسباب اختيار الموضوع، فكما هو معلوم فإن اختيار أي موضوع يرجع أساسا إلى ميول ورغبة الباحث وإلى الإمكانيات المتوفرة وطبيعة الموضوع من جهة أخرى، وعليه فإن دوافع اختياري لهذا الموضوع ترجع إلى دوافع شخصية،

وأخرى موضوعية فعلى المستوى الشخصي، فالحقيقة أن اختيار موضوع يتعلق بالتنمية المستدامة في ظل الممارسة السياسية في الجزائر، الذي لفت انتباهي وشد فضولي، أما الدوافع الموضوعية التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع المعطيات الجديدة والتطورات التي بات يشهدها العالم عموما والجزائر خصوصا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في ظل تأثير الممارسة السياسية ولو نسبيا يشكل دافعا لدراسة جوانبه ومحاولة تبيان ما أشكل منه.

4-الدراسات السابقة:

تتجه هذه الدراسة الى معاينة موضوع الممارسة السياسية في الجزائر وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة وفي هذا الصدد فقد تمت الاستفادة والاستناد على العديد من الدراسات حيث تناول ناجي عبد النور الموضوع في كتابه المعنون ب: تحليل السياسة العامة البيئية في الجزائر مدخل الى علم تحليل السياسة العامة، يعرض فيه مفهوم السياسات العامة البيئية في الجزائر.

إضافة لدور المؤسسات الرسمية والغير الرسمية في السياسة العامة البيئية وأهم البرامج والاستراتيجيات المعتمدة من طرف الدولة وكذلك تناول سنوسي خنيش الموضوع في أطروحة دكتورة بجامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام سنة 2005 تحت عنوان "استراتيجية حماية البيئة في الجزائر" مركزا على حقائق بيئية الجزائرية والابعاد البيئية للإدارة الجزائرية والاسس الاستراتيجية لإدارة حماية البيئة في الجزائر.

كما تطرقت مليكة بوضياف للموضوع في مذكرة الماجستير عن جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام سنة 2006 مذكرة عن قضايا الدولية والمحلية للبيئة والتنمية

المستدامة ولواقع السياسة العامة البيئية في الجزائر مع تناول رهانات وتحديات الدولة الجزائرية.

ومحمد الطاهر قادري تطرق لموضوع : آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر أطروحة دكتوراه في الاقتصاد بجامعة الجزائر سنة 2006 عالج فيها المشاكل البيئية ومؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر كما تطرق ممدوح عبد الرحمان للموضوع في مذكرة ماستر في العلوم السياسية بجامعة الجلفة سنة 2016 معنونة الإصلاحات السياسية في الجزائر وعلاقتها بالتنمية السياسية من خلال الأحزاب السياسية عالج فيها مساهمة الإصلاحات السياسية في إنشاء عملية تنمية سياسية حقيقية في الجزائر من خلال الدور المناط للأحزاب السياسية، وأيضا كما تطرق حسين رشيد للموضوع في مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الجلفة سنة 2016 المعنونة " دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة (1989-2016) مذكرا على التعاون بين المجتمع المدني وصانعي السياسات العامة من حيث الدور والمهام.

5- إشكالية الدراسة:

في ظل هذا الاهتمام المتزايد بقضايا التنمية المستدامة، والتوجه الجديد لمفهومها وأبعادها التي تعد رهينة البيئة محمية بواسطة آليات تشريعية وقانونية على ضوء تدخل السلطة العامة في ظل الممارسة السياسية، تبرز لنا معالم الإشكالية التي تعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية الممارسة السياسية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

6- تساؤلات الدراسة:

- فيما تتمثل ماهية السياسة العامة البيئية والتنمية المستدامة؟
- ماهي مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر؟
- ماهي اهم سياسات تدخل الممارسة السياسية في التنمية المستدامة على ضوء أبرز اشكالها؟

7- الفرضيات:

- الفرضية الرئيسية: هل الجزائر تمتلك الإمكانيات والمقومات لتحقيق التنمية المستدامة شريطة تفعيل السياسات العامة والممارسات السياسية.
- الفرضيات الفرعية:

- هل كلما كانت السياسة العامة البيئية الممنهجة أكثر فاعلية واستجابة للظروف المختلفة كلما أمكن تحقيق تنمية مستدامة شاملة أكثر نجاعة؟.
- هل الممارسة السياسية تكون فعالة في تحقيق التنمية المستدامة إذا تعددت الأطراف المشاركة في صنعها وخاصة إذا كان للأحزاب السياسية والمجتمع المدني دورا فعالا فيها؟.

8- المناهج والمقتربات:

أ-مناهج الدراسة:

في سبيل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدت مركزا على المناهج التالية:

مقدمة

- **المنهج الوصفي والتحليلي:** هو طريق يعتمد عليه الباحثون في الحصول على معلومات وافية ودقيقة وتصورا للواقع الاجتماعي يسهم في تحليل ظواهره، ويظهر ذلك من التطرق الى واقع التنمية المستدامة في الجزائر وأيضا في معرض مناقشة ما يتصل بالجزئيات المعبرة عن الممارسة السياسية في الجزائر.

- **المنهج التاريخي:** هو الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية، وكأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ لما سيكون مستقبلا، يظهر اعتمادنا على هذا المنهج من خلال تشبع الموضوع السياسات العامة البيئية في الجزائر.

- **منهج دراسة حالة:** وهو طريقة منهجية تحدد اهتمام الباحث بحالة واحدة للتمكن من دراستها بعمق ودقة حيث تمكننا من تطبيق المعطيات والمعارف التي يتضمنها الجزء النظري من الدراسة على حالة الجزائر.

ب-المقتربات: أما المقتربات التي تم توظيفها في إطار المنهج تتمثل في:

-**المقترب المؤسسي:** حيث تم الاعتماد عليه عند تركيزنا على الأحزاب السياسية بصفة رسمية، حيث تعبر عن ارادتها، وتسعى لتحقيق مصالحها من خلال طرح مطالبها امام الحكومة واتخاذ صنع القرار.

-**مقترب الجماعة:** تم اعتماد على هذا المقترب لان السياسة العامة هي حصيلة كفاح الجماعات المتمثلة في الفواعل الرسمية حيث تعبر عن ارادتها وتسعى لتحقيق معالمها من خلال طرح مطالبها أمام الحكومة.

-**مقترب الحوكمة:** تقديم السياسة العامة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر من خلال اهم سياسات تدخل الممارسة السياسة في تحقيق التنمية المستدامة.

9-صعوبات الدراسة: اعترض موضوع دراستنا المشاكل التالية:

مقدمة

- نقص في المؤشرات التنموية المستدامة في الجزائر.
- حصر موضوع الدراسة تشعب فروع التنمية المستدامة في مختلف أنواع العلوم.
- تنوع اشكال الممارسة السياسية في الجزائر. استوجب علينا الامر التركيز على الأحزاب السياسية، المجتمع المدني لأهميتها في دراسة البيئة السياسية.
- عدم التوسع في الدراسة وذلك تقيدا بعدد الصفحات المشروطة في المذكرة رغم ان مجال هذه الدراسة أوسع بكثير.

10- تقسيم الدراسة: من خلال المنهجية المتبعة والمعتمدة اقتضى موضوع الدراسة من وضع تصور وإطار مفاهيمي ونظري عام واخر تطبيقي وعملي والذي هو في مجال دراستنا بالإضافة الى المقدمة والخاتمة فقد قسمت هذه الدراسة الى فصلين يؤدي كل منهما الى الاخر وذلك بغية تحقيق الهدف من هذه العملية الدراسة. وكان هذا على الشكل التالي:

أما الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي والنظري، قمنا بتحديد ماهية التنمية المستدامة في المبحث الأول بالتطرق الى التعريف. الخصائص، الأهداف، المبادئ، الأبعاد، بينما نستعرض في المبحث الثاني الى القضايا العامة في ماهية السياسة البيئية أهدافها، أدواتها نفصل كما يلي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة.

المطلب الأول: أساسيات حول التنمية المستدامة.

أولا: المقصود بالتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: محاور التنمية المستدامة.

أولا: مبادئ التنمية المستدامة.

ثانيا: ابعاد التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: القضايا العامة في ماهية السياسة البيئية.

المطلب الأول: ماهية السياسة العامة.

اولا: مفهوم السياسة العامة.

ثانيا: أنواع السياسة العامة ومراحل اعدادها.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة العامة البيئية.

أولا: تعريف السياسة العامة البيئية وأهدافها.

ثانيا: أدوات السياسة العامة البيئية.

لنخلص الى الفصل الثاني المعنون بمفهوم الممارسة السياسية كسبيل للتغلب على إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، عرضنا في المبحث الأول، بدايات حول الممارسة السياسية في الجزائر بالتطرق الى المقصود بالتنظيم الإداري، أهدافه، انواعه، خطواته، التخطيط من اجل التنمية المستدامة الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، الدولة، ويتطرق المبحث الثاني مؤشرات التنمية المستدامة واهم سياسات تدخل الممارسة في الجزائر فعرضنا فيه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المؤشرات البيئية وايضا آليات تفعيل دور الأحزاب السياسية واليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة. تفصيلها كالاتي:

الفصل الثاني: مفهوم الممارسة السياسية كسبيل للتغلب على معوقات التنمية المستدامة في

الجزائر.

المبحث الأول: بدايات حول الممارسة السياسية في الجزائر واشكالية التنمية

المستدامة.

المطلب الأول: التنظيم الإداري.

أولاً: المقصود بالتنظيم الإداري وأهدافه.

ثانياً: أنواع التنظيم الإداري وخطواته.

ثالثاً: التخطيط من أجل التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: أشكال الممارسة السياسية على ضوء حوكمة السياسة للتنمية

المستدامة.

أولاً: الأحزاب السياسية.

ثانياً: المجتمع المدني.

ثالثاً: الدولة.

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة وأهم سياسات تدخل الممارسة السياسية

في الجزائر.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: المؤشرات البيئية.

المطلب الثاني: اهم سياسات تدخل الممارسة السياسية في التنمية المستدامة في

الجزائر.

أولاً: آليات تفعيل دور الأحزاب السياسية في التنمية المستدامة.

ثانياً: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة.

لنعرج في الأخير إلى الخاتمة والتي من خلالها نتوصل إلى مجموعة من النتائج

والتوصيات.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري.

قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول، المقصود، الخصائص، الأهداف المبادئ، الأبعاد، بينما

نستعرض في المبحث الثاني، الى القضايا العامة في ماهية السياسة البيئية

أهدافها، أدوات.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

تعددت النظريات والمفاهيم التي حاولت إعطاء مفهوم التنمية المستدامة وذلك نتيجة اختلاف المتغيرات البيئية التي تسير وفقها اتجاهات التنمية المستدامة، بغية تحديد مقصودها، خصائصها، أهدافها، مبادئها، أبعادها.

المطلب الأول: أساسيات حول التنمية المستدامة

لقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل شامل للتنمية المستدامة حيث حظيت باهتمام كبير في أوساط الاقتصاديين والسياسيين من أجل المحافظة على التوازن البيئي

أولاً: المقصود بالتنمية المستدامة

هناك جملة من التعريفات العلماء ومنظمات دولية خاصة بالتنمية المستدامة ومن أهمها:

01- تعريف هيئة ترونتلاند العالمية للبيئة والتنمية المستدامة سنة 1978: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تعطي احتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها"⁽¹⁾.

1- سناء محمد الجبور، الإعلام البيئي، (د، ط)، دار أسامة والتوزيع للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص ص 52، 53.

الإطار المفاهيمي والنظري.

02- اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية المستدامة سنة 1983: التنمية المستدامة

عبارة عن نمط من أنماط استخدام الموارد المتاحة بهدف تلبية الحاجات البشرية مع الحفاظ في نفس الوقت على البيئة بحيث تكون الاستجابة لهذه الحاجات ليس من اجل الحاضر أو المستقبل القريب فقط بل من اجل المستقبل بجميع ابعاده⁽¹⁾.

03-الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية عرف في تقريره التنمية

المستدامة بانها " السعي الدائم لتقرير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وامكانيات النظام الذي يحتضن الحياة"⁽²⁾.

04- يعرف البنك الدولي التنمية المستدامة "عملية تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل

الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات راس المال الشامل أو بزيادته المستمرة عبر الزمن"⁽³⁾.

الاعلام الدولي حيث أدرج المؤتمر القضايا البيئية والتنمية المستدامة ضمن مفهوم

التنمية المستدامة، وأعطى له طابع الشرعية على المستوى الدولي⁽⁴⁾.

حيث يأتي مصطلح الاستدامة الى علم الايكولوجيا، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير

عن تشكيل، وتطور النظم الديناميكية، التي تكون عرضة الى تغيرات هيكلية تؤدي الى

1- أبو بكر بعيرة انس، التنمية مستدامة دون إدارة قوامة، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر التنمية المستدامة، جامعة قارينوس، ليبيا، الكلية الاقتصادية (ب، س، ن) ص 03.

2- محمد الطاهر قادري، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006، ص 56.

3- صالح خليل، اوصبع الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي، (د، ط)، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 264

4- عبد القادر عوينات، تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، حالة الجزائر، جامعة البلدية، 2008، ص 25.

الإطار المفاهيمي والنظري.

حدوث تغير في خصائصها وعناصرها، وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجيا على اعتبار ان العلمين منشقان من نفس الأصل الإغريقي⁽¹⁾.

ثانيا: خصائص وأهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة الى تحقيق مجموعة من الخصائص وأيضا تطمح الى تلبية مجموعة من الأهداف المتنوعة نحصر هذه الخصائص والأهداف فيما يلي:

01- خصائص التنمية المستدامة: هناك عدة خصائص لتنمية المستدامة من بينها:

- التنمية المستدامة ذات صيغة عالمية للحد من الفوارق بين الشمال والجنوب وخلق التوازن بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية نحصرها بالنقاط الاتية:
- تعمل على الحفاظ على الأنظمة البيئية والموارد المتوفرة والانتفاع بها حاليا ومستقبلا.

- مراعاة المساواة وضمن حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وبيئة نظيفة.
- عملية متعددة ومترابطة الابعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية والبيئة من جهة اخرى⁽²⁾.

1-إبرير عبلة غضبان نادية، تجسيد اليات تحقيق التنمية المستدامة من خلال التكامل بين الهيئات الرسمية والشركاء 2012-2015، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، ص 06

2- سليمة بوعزيز، السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية كلية العلوم السياسية جامعة العربي بن مهيدي - ام البواقي 2015 ص22.

الإطار المفاهيمي والنظري.

02- أهداف التنمية المستدامة: ان التنمية المستدامة عملية واثية ومعقدة طويلة الاجل شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، البيئية، وهناك عدة اهداف نذكر منها:

-التنمية المستدامة هي تنمية الانسان من اجل الانسان أي الاستثمار في قدرات البشر، وتوسع نطاق الخيارات المتاحة لهم (التعليم، الصحة، المهارات) حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق وهذا هو معنى تنمية الناس(1).

-تسعى التنمية المستدامة للحد من استنزاف الموارد الطبيعية والعمل على استغلالها بشكل عقلاني باعتبارها معرضة للنفاد في أي وقت لأنها موارد محدودة حيث تم وضع برامج وسياسات تنموية لاستصلاح الأراضي والغابات و وضع حد للتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية من خلال وضع اللوائح والقوانين الضابطة والمنظمة للنشاط الإنساني وتطبيق الاتفاقات الإقليمية والدولية الرامية لحماية البيئة والتنوع الحيوي كما تسعى الى تعزيز الحس البيئي والمسؤولية الاجتماعية في استخدام التكنولوجيا النظيفة وزيادة توعية الجمهور بنظافة البيئة(2).

1- شداد حورية، السياسة البيئية وكفاءتها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مذكرة ماستر في العلوم السياسية كلية الحقوق جامعة الجلفة 2014 ص38 .
2- عثمان محمد نسيم ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، (د، ط) دار الهناء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2010، ص 30.

الإطار المفاهيمي والنظري.

-ومن الاهداف الاجتماعية خفض نسبة الفقر والبطالة والسعي لدفع دخل مقبول للأفراد بغية تحقيق الرفاه الاجتماعي وتحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين من خلال التخطيط في توزيع السكان بين الأرياف والمدن من اجل تقريب الخدمة من المواطن وإقامة مشاريع تراعي خصوصية المناطق من اجل دفع بوتيرة التنمية وفتح المجال لكافة أطراف المجتمع خاصة للشباب والمرأة في المشاركة في اتخاذ القرار وصياغة برامج ومشاريع التنمية المستدامة (1).

ومن الأهداف الاقتصادية زيادة الدخل الوطني من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة وذلك متوقف على إمكانيات الدولة. كما تسعى الى تحسين مستوى المعيشة من خلال تنظيم الزيادة السكانية وبذلك بالقدرة على توفير الحاجات الأساسية لهم وأيضاً تقليص التفاوت في المداخل والثروات خاصة في الدول النامية كما تسعى الى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية في النشاطات الاقتصادية والمشاريع التنموية(2).

1- محمد الطاهر قادري، المرجع السابق، ص70.
2- عثمان محمد نسيم، ماجدة ابوزنط، المرجع السابق، ص30.

الإطار المفاهيمي والنظري.

المطلب الثاني: محاور التنمية المستدامة

لقد ساهمت مختلف التعاريف التي وردت في مضمون التنمية المستدامة في أبرز مبادئها وابعادها وسنحاول توضيحها من خلال:

أولاً: مبادئ التنمية المستدامة

في ما يتعلق بمبادئ التنمية المستدامة حيث نتناولها من خلال دراسة جملة من العناصر وهي:

- تحديد الأولويات ووضع خطط التخفيف من الآثار السلبية والمشكلات البيئية الناتجة عن النشاطات الاقتصادية والتنموية واستغلال الموارد الطبيعية.
- استخدام وسائل وقائية، وردعية كأدوات السوق الضريبية من أجل تقليل الممارسات المضرّة بالبيئة.
- التشجيع من الاستثمار القطاع الخاص الى جانب الدولة في العملية التنموية ودفعه لتبني نظام الإدارة البيئية وإنشاء نظام الايزو 1400، وتوجيهه نحو توفير التكنولوجيا الحديثة للبيئة خاصة في مجال معالجة النفايات.

الإطار المفاهيمي والنظري.

- حشد كافة قدرات الدولة بالتشارك مع كل فواعل المجتمع من اجل تكريس الحس الوطني اتجاه حماية البيئة، وتسهيل عملية تنفيذ التدابير وإجراءات حماية البيئة⁽¹⁾.

ثانيا: ابعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاث ابعاد أساسية هي:

1- البعد البيئي: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث ان لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وفي كل تجاوز يؤدي الى تدهور النظام البيئي. والاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة لذلك وجب معرفة العملية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات عدة قادمة من اجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومرتبطة مع نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوطات عليها⁽²⁾.

2- البعد الاجتماعي: ويتركز هذا البعد على ان الانسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي وذلك من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وتوفير الخدمات والمطالب المجتمعية عن طريق ضمان الديمقراطية من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات⁽³⁾.

1- سليمة بوعزيز، المرجع السابق، ص23.
2- سليمان مهنا رويده ديب، التخطيط من أجل التنمية المستدامة مجلة العلوم الهندسية، جامعة دمشق، سوريا، (ع25)، سبتمبر 2009، ص136.
3- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل جامعة الجزائر، (ع26)، مارس 2010، ص135-136.

الإطار المفاهيمي والنظري.

المبحث الثاني: القضايا العامة في ماهية السياسة البيئية

ان أول ما يمكن تناوله هو تحديد بعض المصطلحات والمفاهيم لإبراز معناها وإزالة اللبس عنها، والتي يتم ردها الى الاختلافات الفكرية للباحثين، وكذا العوامل التنظيمية التي تسود الإدارات والمختلفة التي تتفاعل مع محيطها وتؤثر بما يسود فيه من اهتمامات وتوجهات وكذا يتم تحديده في المصادر القانونية المختلفة سواء الدولية أو الوطنية.

المطلب الأول: ماهية السياسة العامة

إن تعدد اختلاف التعاريف السياسية العامة راجع لاختلاف توجهات ومنطلقات الباحثين المهتمين بهذا الحقل الواسع، والاحاطة بمفهوم السياسة العامة يعتبر من المهام الصعبة بسبب تعدد وظائف الأنظمة السياسية والمتغيرات المؤثرة في تلك الوظائف.

أولاً: مفهوم السياسة العامة

حاول المهتمون بدراسة السياسة العامة من علماء السياسة والإدارة العامة وضع تعاريف شاملة لها، ومن بين التعاريف التي وضعها العلماء الغربيين للسياسة العامة ما يلي: (1).

1- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البيئة والتحليل، (د،ط)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2001 ص 35.

الإطار المفاهيمي والنظري.

- عرفها جيمس أندرسون: طريقة عمل هادفة يتبعها منفذ أو منفذون في تعاملاتهم مع مشكلة أو مسألة ذات اهتمام بارز تتدرج في إطار ما هو فعليا".
- كما عرفها توماس فريدريك: " مجموعة القرارات الحكومية المتضمنة لكل ما يجب ان يعمل أولا يعمل في ظل معطيات الأوضاع القائمة فيها".
- أما دافيد إستون: " توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية امرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتعددية العكسية".
- معهد سويسرا العالي لطلبة الإدارة العامة: " مجموعة من القرارات والافعال في المجتمع لحل المشاكل العامة"(1).
- وعرفها جابرييل الموند بأنها" تمثل محصلة عملية منتظمة من التفاعلات للمدخلات مع المخرجات للتعبير عن أداء النظام السياسي من خلال القرارات والسياسات المتخذة"(2)،
- وعرفها هارولد لاسويل: " أنها من يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟"(3)،
- اما عن التعاريف التي وضعها العرب فمنها ما يلي:(4).

1- Charles Gaffir« Les Politique Publique »، «Projet IndeformeSeminaire De 3 Et 4 Avril 2007، Université De Peaute Des Pays De L'adeourVfrPluridixiplinaire De Bayonne .

2- محمد البشير المغازي، مترجم، السياسة العامة المقارنة في اطار نظري (د،ط) منشورات قاريوس بنغازي ليبيا 2006 ص272.

3- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص16

4- ناجي عبد النور مبروك ساحلي، مقدمة في دراسة السياسة العامة، (د،ط)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2014، ص 25.

الإطار المفاهيمي والنظري.

- 1- تعريف سلوى الشعراوي جمعة: "مجموعة القرارات التي تتخذها الحكومة لمواجهة مشكلة ما، تهم قطاعا عريضا من المواطنين".
- 2- تعريف كمال المنوفي: "بأنها سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو الشؤون الخارجية أو الدفاع والأمن".

من خلال ما تم عرضه لبعض تعاريف السياسة العامة التي احتوت على منظورات غربية وأخرى عربية، لأجل تجاوز النقص، ومنه نورد تعريف فهمي خليفة الفهداوي للسياسة العامة " تلك المنظومة الفاعلة التي تتفاعل مع محيطها والتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية بالشكل، الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها، وهذا لما يجسم ويجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع"⁽¹⁾.

ان تحديد الخصائص والسمات التي تميز مفهوما معينا من شأنه ان يزيده وضوحا ومنه فخصائص السياسة العامة هي: (2).

- السياسة العامة سلوك هادف تقوم به المؤسسات الحكومية.
- تتصف بالشرعية عند إقرارها من المؤسسات التشريعية والتنفيذية.
- السياسة العامة هي نشاط حكومي تشترك فيه مؤسسات حكومية مختلفة.

1- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص38.
2- ناجي عبد النور ساحلي، المرجع السابق، ص، ص 24-25.

الإطار المفاهيمي والنظري.

- صنع السياسة العامة هي نشاط الحكومي تشترك فيه مؤسسات حكومية مختلفة وأفراد مختلفين حسب تصور كل منهم.
- السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية قصدية، ذات نشاط هادف ذات طابع مجتمعي شمولي.
- السياسة العامة تتناول قضايا ومسائل تهم المصلحة العامة ولها طابع الشمولية، وهذا لا ينفي اهتماما بفئة يتعاطف معها جمهور واسع من المواطنين، وان تكون لها توجهات استراتيجية مستقبلية⁽¹⁾.
- السياسة العامة ثابتة ودائمة ومستقرة فإن ذلك لا يعني ديمومتها المطلقة فقد تتغير الظروف ويستوجب تعديلها⁽²⁾.

وعن أسباب الاهتمام بالسياسة العامة يمكن ادراج في ثلاثة أسباب:

- أسباب عملية: زيادة الفهم المعمق للمجتمع من خلال معرفة مصادر نتائج قرارات السياسة العامة، أي ان هذه الأخيرة يمكن تناولها لمتغير تابع، عندها يطرح التساؤل حول ماهية القوى البيئية والخصائص المؤسسة التي تساهم في تشكيل السياسة وتحديد مضمونها وفضلا عن ذلك ينظر اليها كمتغير ثابت فيتعلق السؤال بالنتائج التي تطرحها السياسة العامة على البيئة والتفاعلات السياسة والسياسة العامة. وما يساعد على التطوير النظري⁽³⁾.

1- عامر خضير الكبيسي، السياسات الكامل مدخل التطوير أداء الحكومات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص 10-11.

2- ناجي عبد النور مبروك الساحلي، مرجع سابق، ص 11.

3- ناجي عبد النور مبروك ساحلي، مرجع نفسه، ص 32.

الإطار المفاهيمي والنظري.

- أسباب عملية أخرى: ان دراسة السياسة العامة توفر للباحث السياسي إمكانية توظيف معارف في حل مشكلات العلمية إذا ان هذا الدراسات تخلص الى توصيات لماهية السياسات الملائمة لتحقيق الاهداف المبتغاة (1).
- أسباب سياسة: تؤكد الدراسات على ان الدول تتبنى أفضل السياسات لتحقيق الأهداف العامة فكثيرا ما يتردد عن ان علماء السياسة ملزمون بتطوير السياسة العامة واثراء النقاشات السياسي عن طريق دراسة الأداء الحكومي في الميادين المختلفة (2).

ثانيا: أنواع السياسة العامة ومراحل اعدادها

يمكن تصنيف السياسة العامة في ضوء عدة أنماط والتي من شأنها اثراء موضوع، دراستنا كما تمر عملية اعداد السياسة العامة بعدة مراحل والتي تتمثل في:

01-أنواع السياسة العامة:

- أ-التصنيف في إطار القطاعات المهنية: تهدف السياسة العامة في ضوء هذه القطاعات الى الوفاء بالحاجيات الأساسية المادية والمعنوية للمواطنين والحفاظ على التوازن البيئي ومن اهم هذه السياسات: (3).
- سياسات التعليم حيث تعتبر الأسلوب الأساسي لتنمية البشر وتطوير امكانياتهم والتنمية الحقيقية هي تنمية البشر، فالسياسات التعليمية تهدف الى محو الامية وتأهيل الافراد العاملين.

1-ناجي عبد النور مبروك ساحلي، مرجع نفسه، ص 37.

2- ناجي عبد النور مبروك ساحلي، مرجع نفسه، ص 32.

3- ناجي عبد النور مبروك ساحلي، المرجع نفسه، ص ص29-30.

الإطار المفاهيمي والنظري.

- السياسات الصحية: ويشمل العلوم الطبية للدراسة لهذا المجال وذلك لإزالة المسببات المرضية وتفادي حدوث الاوبئة والحد من انتشار الامراض وتوفير الخدمات الوقائية والعلاجية والأدوية...الخ.
- سياسة الإسكان وتهدف الى توفير الاحتياجات السكنية من مرافق وخدمات ضرورية
- سياسات للبطالين (1).

ب - تصنيف السياسة العامة وفق الأفعال التي تقوم بها الحكومة:

- السياسة العامة الاستخراجية وهي قيام الدولة باستخراج الموارد من بيئتها في شكل الخدمة العسكرية والخدمات العامة الإلزامية الأخرى وتعتبر الضرائب من اهم أنواع الاستخراج للموارد.
- السياسة العامة التوزيعية وإعادة التوزيع أي تخصيص الوكالات الحكومية لمختلف أنواعها للأموال والسلع والخدمات وتوزيعها على الافراد والجماعات في المجتمع.
- السياسة العامة التنظيمية وهي نتيجة تزايد أنشطة الحكومة في المجتمع، وتعتمد الحكومة على اليات الضبط ومراقبة مختلف الأنشطة والسلوكيات للالتزام بدواعي المصلحة العامة وتطبيق القانون.

1- ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989، 2009، مذكرة ماجستير كلية العلوم السياسية جامعة باتنة 2010 ص29.

الإطار المفاهيمي والنظري.

- السياسة العامة الرمزية وهي السياسات التي تهدف من ورائها النظم السياسية تعبئة الجماهير، ودفع حماستهم الوطنية من خلال القيم والأيدولوجيات وتهدف هذه الشعارات الى تحسين نوايا المواطنين في قادتهم والايان ببرامجهم السياسة لحنهم لدفع الضرائب طوعية واطاعة القوانين (1).

02- مراحل اعداد السياسة العامة: تمر عملية اعداد السياسة العامة بعدة مراحل

والتي تتمثل في:

- تحديد مشكلة السياسة العامة حيث تعتبر المشكلة هي التي تدفع صناع السياسة العامة للتحرك بسرعة لأنها تمثل مجموعة المطالب والحاجات والقيم التي يجب الاستجابة لها(2). والعمومية هي صفة أساسية في تحديد مشاكل السياسة العامة، تبدأ عملية صنع السياسة العامة بمبادرة من الحكومة اثر احاطتها لموقف أو مشكلة معينة، عن طريق المؤسسات الرسمية والغير الرسمية وقد يتطلب ذلك مراجعة القوانين أو السياسات المطبقة وقبل تحديد المشكلة لابد التعرف عليها ثم تشخيصها ودراستها للكشف عن الحلول والبدائل اللازمة لحلها(3).

- جمع المعلومات عن مشكلة السياسة العامة وهذا ما يقتضي منا جمع الحقائق والمعلومات عنها باستخدام أساليب وطرق مختلفة كالملاحظة والاستقصاء والاستبيان والإحصاء..... وتشكيل لجان برلمانية و وزارية للتحقيق وسماع اقوال الخبراء(4).

1- ابتسام قرقاج، المرجع السابق، ص29.

2- ابتسام قرقاج، المرجع نفسه، ص29.

3- ناجي عبد النور مبروك ساحلي، المرجع السابق، ص55.

4- ناجي عبد النور مبروك ساحلي، المرجع نفسه، ص55.

الإطار المفاهيمي والنظري.

- صياغة السياسة العامة البديلة بعد تحديد المشاكل ووضعها على اجنذة الحكومة يتم اقتراح البدائل وفقا لأبعاد المشاكل والاثار المترتبة عليها، حيث يتم رصد كافة البدائل للتنفيذ وعائد كل منها(1).
- تقديم السياسات العامة البديلة الممكنة وهذا بخضوع جميع البدائل المتاحة للتشاور والتفاوض داخل المؤسسات الحكومية وفي المؤتمرات وداخل الأحزاب وفي الصحف الوطنية من اجل الوصول الى درجة مطلوبة من الاتفاق على الحل الأفضل (2).
- اختيار السياسة العامة البديلة والتي اختيرت من بين مجموعة من البدائل لتصبح مشروع قانون تنقيد به الحكومة، وتتم عملية المفاضلة بين البدائل من خلال معايير أهمها قدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة، نوعية المعالجة الجزئية أو الكلية ومدى انسجام البديل مع اهداف السياسة العامة(3).

1- عامر الكبيسي مترجم، صنع السياسات العامة، (د،ط)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1999، ص63.

2- أسماء بوبكر خديجة، السياسات العامة البيئية في الجزائر، دراسة حالة المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة، 2010-2011، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001، ص60.

3- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص90.

الإطار المفاهيمي والنظري.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة العامة البيئية

بدأت الدراسات المتصلة بالسياسات العامة التي تعالج المشكلات المجتمعية تتجه نحو الاهتمام بالعالم الطبيعي وخاصة قضايا البيئة على المستويات المحلية الإقليمية والعالمية حيث احتلت قضايا البيئة مركز الصدارة في سلم الأولويات المتضمنة في اجندة التأسيس.

أولاً: تعريف السياسة العامة البيئية وأهدافها

برزت العديد من التعاريف للسياسات العامة البيئية المتشعبة لتحديد المفهوم، كما تسعى هذه السياسات لتحقيق اهدافها أيضا.

01- تعريف سياسة العامة البيئية: هناك العديد من التعاريف للسياسات العامة

البيئية منها:

" تشير السياسات البيئية الى المجالات التي تتوجه فيها السياسات الحكومية أو الدولية نحو تحسين نوعية البيئة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، لأن هذا المجال يعتبر واسعاً، فإن التركيز سينصب على استخدام اليات وتقنيات موجهة نحو تعزيز القدرات التشاركية والمؤسسة المعالجة القضايا البيئية بصورة فعالة من خلال وضع سياسات بيئية فعالة"⁽¹⁾.

1- محمد خليل الرفاعي، أثر وسائل الاعلام في تكوين الوعي البيئي مجلة المستقبل العربي، عدد 175-215 (د س ن) ص 75

الإطار المفاهيمي والنظري.

وتعرف السياسة البيئية أيضا على انها " جزء من السياسة العامة، وان مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الاضرار البيئية المتواجدة أصلا، وانما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الاخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، كما تسعى الى ايجاد وتطوير الاجراءات الضرورية والفاعلة لحماية صحة الانسان وحياته من كافة اشكال التلوث" (1).

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها " تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية، مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الاستراتيجية" (2).

كما هناك تعريف اخر " مجموعة الوسائل والطرق والإجراءات التي تستخدمها أو تسنها السلطات من اجل تنظيم علاقة الانسان بالبيئة، هذه العلاقة تشمل كافة الأنشطة والعمليات سواء المتعلقة بالإنتاج، الاستهلاك أو التوزيع" (3).

1- احمد حسين اللقاني، فارغة محمد حسين، التريبة البيئية بين الحاضر والمستقبل، (د،ط)، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، 1999، ص 14.
2- غنية ابرير، المجتمع المدني في صياغة السياسة البيئية، مذكرة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص ص 27-28.
3- ناجي عبد النور مبروك ساحلي، المرجع السابق، ص 104

الإطار المفاهيمي والنظري.

02- أهداف السياسة العامة البيئية: تهدف السياسة العامة البيئية الى تحقيق النقاط

التالية:

- حماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء والتي تعتبر جزء رئيسي في النظام البيئي وكذا كأساس للتواجد والمعيشة للإنسان والحيوان والنبات والمتطلبات الاستثمار المتنوعة للمجتمع الانساني⁽¹⁾.

- ان الدور الذي يجب على السياسة العامة البيئية ان تلعبه مرتبط بالثقافة البيئية، ففي الوقت التي تطمح فيه السياسة البيئية لحل مشاكل البيئة باستخدام اليات تقنية وإدارية تسعى الثقافة البيئية بالتوازي الى احداث تغييرات في طرق التفكير والسلوك البيئي عند الانسان، بحيث يتصرف كل فرد كأنه صاحب القرار⁽²⁾.

ثانيا: أدوات السياسة العامة البيئية:

من بين الأدوات الأكثر فعالية المعتمدة في السياسة العامة البيئية والتي يمكن تحديدها

فيما يلي:

- الأدوات المؤسسية والتشريعية: تشمل مجمل القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهياكل تنفيذية ويأتي في مقدمتها قانون حماية البيئة وهيئة مركزية المستقلة مؤهلة وذلك لتنفيذ القانون، وبالرغم من وجود قوانين ومؤسسات

1- بن عياش سمير، السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى المحلي، دراسة حالة ولاية الجزائر، مذكرة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009-ص 66.
2- غنية ابرير، المرجع السابق، ص 29-30.

الإطار المفاهيمي والنظري.

حماية البيئة في العديد من البلدان إلا أن هذه القوانين تعاني من الشمولية وعدم الوضوح كما تعاني المؤسسات من ضعف وعدم الفاعلية (1).

الأدوات المالية: وهي في صيغة ضرائب وحوافز فالضرائب هي تدابير رادعة تهدف إلى التحكم بأنماط الإنتاج، أما الحوافز فهي تدابير تشجيعية بواسطة الدعم المالي والتسهيلات الضريبية بهدف تدعيم أنماط الإنتاج والاستهلاك والتنمية البديلة للمحافظة على البيئة (2).

- الأدوات التعليمية والتثقيفية: تشمل البرامج التلفزيونية والإذاعية وبرامج الانترنت والمحاضرات العامة والندوات التي تهدف الى توعية الجمهور بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة، وتغيير الأنماط الاستهلاكية المضرّة بالبيئة والاهتمام بالتدوير وإعادة الاستخدام، وكذلك تعريف المستهلك بمصادر التلوث في السلع والموارد الغذائية وكيفية التعامل معها وتقع مسؤولية هذا الدور على عاتق المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الاهلية كجماعات حماية البيئة والتجمعات الشبابية وجمعيات حماية المستهلك (3).

1- عيسى محمد الغزالي، السياسات البيئية، مجلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 25- 26، ص 11.

2- ناجي عبد النور مبروك ساحلي ص 201.

3- عيسى محمد الغزالي، المرجع السابق، ص 10.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال تحديد مؤشرات التنمية المستدامة الى ان اغلب السياسات التنموية في الجزائر التي شهدتها في مسيرتها، لم تجني وتعطي الثمار المرجوة منها، والذي انعكس على ضعف دخل الفرد المواطن الجزائري من الناتج الوطني والمحلي، ضعف الاستثمار نتيجة القيود المحجمة والمفروضة لدوره وكذا عدم القدرة على استقطاب الاستثمار خاصة في ظل انعكاسات الازمات.... بالرغم من ان الجزائر تشهد وضع مالي مريح الا ان ذلك لم يقضي على البطالة والفقر مما انعكس على الظروف المعيشية، كما أن المؤشرات البيئية أوضحت على ان عناصر النجاح متوفرة لتحقيق التنمية المستدامة من الثروات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها الجزائر غير أنها عرضت لاستنزاف الموارد المتجددة والغير المتجددة الذي يؤدي الى عدم الاستدامة.

لذا لا يمكن تحقيق هذه الاستدامة الا في ظل تكامل الابعاد الثلاث لان تعظيم أحدهما على الاخر يؤدي الى فشل كل المجهودات المبذولة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: مفهوم الممارسة السياسية كسبيل للتغلب على معيقات واشكالية التنمية المستدامة في الجزائر

قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: بدايات حول الممارسة السياسية في الجزائر واشكالية التنمية المستدامة
بالتطرق إلى المقصود بالنظام الإداري، أهدافه، أنواعه، مبادئه، الأحزاب السياسية المجتمع
المدني.

وأما المبحث الثاني: نتطرق لمؤشرات التنمية المستدامة وأهم سياسات تدخل الممارسة
في الجزائر، فعرضنا فيه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المؤشرات البيئية وآليات تفعيل
دور الأحزاب السياسية. كذلك اليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة.

المبحث الأول: بدايات حول الممارسة السياسية في الجزائر

واشكالية التنمية المستدامة

ان الممارسات السياسية في الجزائر في بداياتها تتضمن التنظيم الإداري نستهل ذلك ب: المقصود به، أهدافه، أنواعه، خطواته، وبعد ذلك ننتقل الى أشكال هذه الممارسة السياسية لنتركز على ثلاثة اشكال نبرزها في الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، الدولة.

المطلب الأول: التنظيم الإداري

من منطلق ما يتسم به التنظيم الإداري من أهمية في ظل الممارسات السياسية في الجزائر سنتطرق الى اهم النقاط المتصلة به: (تعددت صور المفاهيم الخاصة بالتنظيم الإداري منها) .

أولاً: المقصود بالتنظيم الإداري وأهدافه

عرف هنري فايول بأنه " إمداد المنشأة بكل ما يساعدها على تأدية وظيفتها من المواد الأولية والعدد وراس المال والأفراد ويستلزم وظيفة التنظيم من المدير إقامة العلاقات بين الافراد ببعضهم البعض وبين الأشياء مع بعضها البعض"⁽¹⁾.

1- جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال مدخل وتطبيق، (د، ط) دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986، ص184.

ويعرفها أيضا " الترتيب المنسق للأعمال اللازمة لتحقيق الأهداف، تحديد الإمكانيات التي يستخدمها هؤلاء الأفراد لإنجاز أعمالهم وتحديد السلطة والمسؤولية المعهودة بها الى الأفراد الذين يتولون تنفيذ هذه الاعمال"(1).

ومن أهميته انه يحتوي على التفاصيل المتعلقة بالعمل المطلوب إنجازه لتحقيق الأهداف التي يتم فيها تقسيم العمل الكلي للمنظمة الى أنشطة يمكن ادائها بالدقة المطلوبة بواسطة شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص و فيه يتم الربط بين مهام الافراد في المنظمة بطريقة موحدة ومنسجمة حيث يراقب التنظيم فعالية المنظمة ويدخل التعديلات اللازمة والمطلوبة للحفاظ على الفعالية أو زيادتها(2).

ومن أهمية الإدارة انها عالية تنظيم وتحليل وإدارة القوى البشرية والمادية لتحقيق الأهداف والمشاريع التي أعدتها الحكومة (3).

ومن اهداف التنظيم الإداري ما يلي:

- يهدف الى تقسيم العمل الى مجموعات ووظائف محددة وتحديد خطوط الاتصال فيما بينها.

1-http://: www.Google ،com/search?faculty ،Ksued .sa/dughousheme 19-06-2021

2- عمر احمد عثمان المقلي، مبادئ الإدارة، (د،ط)، شركة المطابع السودان للعملة المحددة الخرطوم، السودان، 2002، ص273.

3- عمار بوخوش، أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة، (ط،1)، دار العرب الإسلامي، (مج2)، الجزائر، 2007، ص583.

- يهدف الى تحديد المسؤوليات والصلاحيات الضرورية لتحقيق الرقابة.
- يساهم في تحديد الاختصاصات والمسؤوليات بطريقة واضحة بالنسبة للوحدات الإدارية والوظائف التي تتكون منه، فيحدد التنظيم لكل قسم أو إدارة العلاقات المتبادلة داخل المنظمة(1).

ثانيا أنواع التنظيم الإداري:

يعتبر التنظيم الوظيفة الثانية من الوظائف الإدارية أو المرحلة الثانية من المراحل الإدارية ويجب على الإدارة الاهتمام به ومعرفة أنواعه وأسبابه وإيجابياته وسلبياته ومبادئه.

01-أنواع التنظيم الإداري: يوجد نوعان من التنظيم فهما التنظيم الرسمي وهو تنظيم مقصود لذاته ويقام في المنشأة أو المنظمة لتحقيق أهدافها. اما التنظيم الثاني هو التنظيم غير الرسمي وهو غير مقصود لذاته ابتداء ولكنه يظهر لاحقا وهناك أسباب لظهوره.

1- التنظيم الإداري الرسمي : عرف التنظيم الرسمي بأنه هو الذي يهتم بهيكل المنظمة وتحديد العلاقات بين الافراد فيها وبتقسيم الاعمال وتوزيع الاختصاصات وتحديد السلطات والمسؤوليات في المنظمة، ويبين لكل فرد في المنظمة الدور الذي يقوم به، والواجبات المطلوب تأديتها ويسير هذا التنظيم حسب قواعد ومبادئ معينة تعبر عن المقومات الأساسية له مثل مبدا تقسيم العمل وتساوي السلطة مع المسؤولية ونطاق الاشراف ووحدة

1- زكي مكي إسماعيل عبد الرحمان، أصول الإدارة والتنظيم، (ط2)، شركة مطابع السودان المحددة، السودان، 2009، ص152.

الرئاسة وتفويض السلطة، ويعتمد التنظيم الرسمي على ثلاث مكونات أساسية هي هيكل المنظمة نظم تشغيلها واجراءاتها⁽¹⁾.

ب- التنظيم الإداري غير الرسمي: عرف التنظيم غير الرسمي بأنه علاقات شخصية أي انها تتعلق بالعمل مباشرة ولم تنشأ ابتداءً بموجب القوانين واللوائح ولم تأخذ حيزاً في الهيكل التنظيمي والخريطة التنظيمية القانونية وإنما نشأت هذه العلاقات لاحقاً للضرورة الملحة أو المشكلات طارئة، ولقد ذكر بعض الأساتذة في هذا المجال على ان الأساليب التي تؤدي الى نشوء التنظيم غير الرسمي هي العوامل الاجتماعية، حيث تتمثل في الحاجة للإشباع الاجتماعي فكما كان التنظيم يميل الى حد كبير الى الرسميات يشجع ذلك على قيام التنظيم غير الرسمي. ويمكن للإدارة انه تشغل التنظيم غير الرسمي لتحقيق الأهداف المطلوبة بالإضافة الى الضغوط على العاملين، الروتين والتكرار، البيئة الخاصة بالعمل⁽²⁾.

02- خطوات التنظيم الإداري:

- أ- ان بناء تنظيم منظمة جديدة أو بناء تنظيم منظمة قائمة يمر بالخطوات التالية - تحديد اهداف المنظمة
- ب-، تحديد أوجه الأنشطة المختلفة،
- ت- تحديد العمليات المطلوبة، في كل نشاط وتجميعها في وحدات إدارية.

1- محمد شاكر عصفور، أصول التنظيم والأساليب، (ط،د)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1999، صص 128-130.
2- زكي مكي إسماعيل عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 27.

ث- تحديد الوظائف المطلوبة في كل عملية وتحديد الواجبات في كل وظيفة والمؤهلات المطلوبة في شاغلها وتعيين الخريطة التنظيمية (1).

ج- أسس تجميع الأنشطة في شكل طريقة تبنى على أسس بتجميع ما يطلق عليها أحيانا طريقة بناء المنظمة من اسفل الى اعلى وبموجبها تبدأ عمليات تجميع الأنشطة والاعمال من القاعدة وتتبعه الى اعلى الى ان تنتهي في قمة المنظمة وهناك اختبارات أساسية محددة في تجميع الأنشطة لابد ان تراعي بواسطة المنظمة حتى تحصل منها على افضل مزيج تنظيمي وهذه الاعتبارات تتمثل في الاستفادة من التخصص، والحصول على التنسيق وضمان إعطاء الاهتمام الملائم للعمل. المهام، تسهيل الرقابة وتخفيض التكاليف (2).

ج- أداء العاملين، حيث اتجهت الكثير من التنظيمات في العصر الحالي الى القيام بتقييم أداء العاملين وتوضح هذه الدراسات التراث الخاص بإدارة الموارد البشرية مع زيادة الكتابات والأبحاث الخاصة بتقييم الأداء من خلال الأونة الأخيرة كما انه يلاحظ تعدد وتنوع الممارسات الإدارية المتعلقة بتقييم الأداء غير انه بصفة عامة يمكن القول ان تقييم الأداء يتمثل في مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تتطلب تقييمات مكتوبة عن العاملين والتي تعد على أساس دوري منتظم (3).

1- زكي مكي إسماعيل عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص 208.

2- محمد شاكر عصفور، المرجع السابق، ص، ص 176-163

3- http://annajan.net/anabic/show-anticle_tntm?id=83_16jouan2021

ثالثا: التخطيط من أجل التنمية المستدامة:

وهو مخطط يضمن جملة من الأهداف والتوجيهات، تتعلق بالتعرف على المشاكل، التي تعيق مجال التنمية المستدامة، والكشف عنها وتحديد الأسباب المباشرة، وغير المباشرة، واعتماد نظام الأولوية لمعالجتها.

1- المخططات البيئية المركزية: يحدد مجمل الأنشطة الكفيلة بحماية البيئة،

وهو بمثابة مخطط توجيهي عام . أول مخطط بيئي سنة 1996، ومن أهمها ما يلي(1):

أ- المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة 1996.

ب- المخطط الوطني للأعمال البيئية والتنمية المستدامة 2001.

ج- المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة 2005.

د- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لقانون 10-02

2- المخططات المحلية: اعتمدت هذه المخططات على ترقية التخطيط المحلي

ودمج الجامعات المحلية في تطبيقات التوجيهات، من خلال آليات التهيئة والتعمير والمتمثلة

في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، مخطط شغل الأراضي، ونجم عن هذين المخططين

قصور في تحقيق الأهداف البيئية في مجال التنمية المستدامة المحددة، فتمت إعادة النظر

في طريقة جديدة تقم التخطيط البيئي ضمنها(2).

1- رمضان عبد المجيد، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة، دراسة حالة بلديات سهل وادي مزاب بغرداية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011، ص 86.

2- محمد لموسخ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، ورقة بحثية، مقدمة في ملتقى دولي الخامس حول " دور ومكانة الجامعات المحلية في الدول المغاربية، جامعة بسكرة، يومي 03 و04 ماي 2009، ص 153.

ومن أهم هذه المخططات، في مجال التنمية المستدامة المستحدثة الجديدة:

أ- المخطط الولائي لتهيئة الاقليم⁽¹⁾.

ب- المخطط البلدي لحماية البيئة⁽²⁾.

3- **المخططات الجهوية:** ويهدف هذا المخطط للتحكم في المشاكل التنموية

المطروحة في نطاقها الإقليمي المشترك بما يحدد التوجيهات الأساسية للتنمية المستدامة

في نطاق برنامج الجهات غير أن هذا المخطط لم يجسد ما كان ينتظر منه⁽³⁾.

4- وحسب الاستراتيجية البديلة التي تبناها المخطط الوطني لتهيئة الاقليم وضع

مخططات جهوية لتفعيل مشاريع مشتركة بين الولايات لإقامة سلسلة ن التكامل وتفعيل

المبادرات مع بقية فضاءات الاقليم حيث قسم المخطط الوطني الاقليم الى تسع فضاءات⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: اشكال الممارسة السياسية على ضوء حوكمة السياسات

للتنمية المستدامة:

تستمتع الممارسة السياسية في الجزائر بأشكال متعددة من أهمها الأحزاب السياسية

والمجتمع المدني وهذا للدور الفعال والبارز في الممارسة السياسية والذي سنتطرق بالترتيب

إلى:

1-سناة بولقواس، دور الإدارة المحلية في مجال البيئة في ملتقى وطني، جامعة قلمة، يومي 03 و04 ديسمبر 2012، ص 71.

2-سناة بولقواس، المرجع السابق، ص 73.

3-كمال معيفي، آليات الضبط الإداري لحماية البيئة في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة باتنة، 2011، ص ص 65-66.

4- رمضان عبد المجيد، المرجع السابق، ص 60.

أولاً: الأحزاب السياسية

لقد أصبحت المطالبة لتفعيل المشاركة السياسية عن طريق الأحزاب السياسية لدى فئات متزايدة من السكان حيث يمثل أحد الملامح الأساسية السياسية لهذه الممارسات، فلاشك ان أهمية الأحزاب السياسية يمكن ان يزكي لدى افراد الرغبة في ممارسة السياسة والمشاركة فيها طالما توفر لديهم التوقع أو الطموح بان تلك المشاركة سوف تكون منوطة بقرارهم ومهارتهم وليس بمجرد اصولهم المجتمعية أو الطبقية(1).

ويمكن تعريف المشاركة السياسية بانها إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والاسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه بحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية في ظلّه وتجسيد حرص الفرد على ان يكون له دور أساسي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإدارية لحق تصويت والترشح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الاخرين بالانضمام الى المنظمات الوسطية (2).

حيث يتم وصف التنمية السياسية بانها توفر درجة عالية من التمايز الوظائف، وتحقيق التكامل في الأبنية والأدوار، وذات نظام عقلاني ورشيد يتمتع بولاء شعبي مع اشباع المشاركة السياسية وتوافر امن واستقرار النظام وهي مرتبطة بدرجة خاصة بالمجتمعات النامية وسعيها للبحث في إمكانيات ومتطلبات التغيير السياسي، فهي تعاني تخلفا ملحوظا في معظم المجالات السياسية، وتراجعا كبيرا في كثير من النواحي الى مستويات ادنى في

1- فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، (د،ط)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان 1989 ص 01.
2- داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، (ط،1)، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، 2000، ص385.

معظم المجالات السياسية، من حيث الأداء والفعالية فلا تزال نظمها السياسية تسلطية وعسكرية أو وراثية، لا تعمل في معظمها على تحقيق المشاركة الديمقراطية السياسية الفعلية، وترعى حقوق المواطنين المرتبطة بالتنمية السياسية (1).

فمثلا حاول دواد ان يقدم وصفا للتنمية السياسية فذكر انها " توفر درجة عالية من التمايز بين الوظائف وتحقيق التكامل في الأبنية والادوار وذات نظام عقلائي ورشيد يتمتع بولاء شعبي، مع اتساع المشاركة السياسية أو توافر امن واستقرار النظام" كما أكد لوسيا زباي على التنمية السياسية تتحقق من خلال قدرة النظام السياسي على معالجة الازمات انظام السياسي على معالجة الازمات الستة من بينها ازمة المشاركة (2).

حيث تشتغل عملية المشاركة السياسية مكانة هامة في العمل التنموي عامة، والعمل السياسي بوجه الخصوص، وما تقضيه من تعبئة وتحريك لكافة الجهود والإمكانات والقدرات المادية والبشرية والفكرية والتنظيمية اللازمة للعمل التنموي من ناحية طبيعة ونوعية التغيرات والمتطلبات، التي تتجم عن عملية التعبئة الاجتماعية وما تستلزمه من جهود وسياسات جديدة ومتطورة من ناحية أخرى (3).

1- عامر رمضان أبو ضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري، (ط1)، دار الرواد، ليبيا، 2002، صص 62-63.

2- عامر رمضان أبو ضاوية، المرجع نفسه، صص 62-63.

3- عبد الحكيم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماعي السياسي البنية والاهداف، (د،ط) دار المعرفة الجامعية (ج 3) الإسكندرية مصر 2002 صص 74-75.

ومن متفق عليه ان دوافع المشاركة السياسية تتوافق الى حد كبير على كمية ونوعية المواقف السياسية التي يتعرض لها الفرد، فكلما كثرت وتتنوعت هذه المواقف ازداد احتمال مشاركته في العملية السياسية وازداد عمق وصدى هذه المشاركة والعكس صحيح ، غير ان تعرض لمثل هذه المواقف لا يكفي وحده لدفع الفرد الى المشاركة، وانما يلزم أيضا ان يكون الفرد نفسه على قدر المعقول من الثقافة السياسية والادراك والوعي لمعطيات الحياة السياسية ومتغيراتها (1).

ثانيا: المجتمع المدني

المجتمع المدني يعرفه مركز الدراسات الوحدة العربية 1992 على انه: "جملة مؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادين مختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على مستوى الوطني والقومي ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمتقنين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء وكل جماعة ومنها أغراض الاسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"(2).

1- عبد الحكيم الزيانت، المرجع السابق، صص 91-92.
2- فهيمة خليل احمد العيد، الأدوار التكاملية لمختلف الهيئات المجتمع المدني، مداخلة في مؤتمر حول: هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية، جامعة الكويت 2006 صص 01.

حيث شهد المجتمع المدني في الجزائر العديد من التطورات، وهناك من يرجعه الى عشرينيات القرن العشرين، وهناك من ارجع ظهوره الى الثمانينات في ظل التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي⁽¹⁾.

حيث أعلنت التعددية السياسية في دستور 1989 إمكانية التعددية الجموعية والسياسية وفتح المجال الحرية التعبير حيث نصت المادة 39 من الدستور على حرية التعبير وانشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن، ونصت المادة 40 على حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وبذلك فتح المجال للإصلاحات نحو الديمقراطية وما يترتب عليها من حرية الراي واستقلالية التنظيمات وتشجيع الحركات الجموعية على النشاط⁽²⁾.

اما دستور 1996 الذي جاء بتعديلات من اجل بناء مجتمع ديمقراطي يحترم فيه الحريات وهذا ما تم اثباته في تعديلات 2008 الذي اكد على الحق في انشاء الأحزاب السياسية، ومنع تأسيسها على اساس ديني لغوي، عرقي، جنسي، مهني، جهوي، ان القانون الجديد رقم 12 المؤرخ في 11 جانفي 2012 لا يضمن حقوق الجمعيات الجزائرية لأنه لا تعد موافقة مسبقة من السلطات كافية لتأسيس الجمعيات ولم يعد تأسيسها خاضعا لأذن نظام الاشهاري الذي يتمثل في اشعار بسيط بتأسيس الجمعية لكنها باتت مشروعة بموافقة

1- عبد اللطيف باري، المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 2007 ص 101.
2- إبرير عليّة، المرجع السابق، ص 100-101.

مسبقة من السلطات تسلمها الايصال بالتسجيل ماثباتة موافقة مسبقة التسجيل وفق نص المادة 08 من ذات التشريع الجديد⁽¹⁾.

حيث لا تزال التجربة الجزائرية في مجال البيئة والتنمية المستدامة فتية وتعاني العديد من المعيقات والمشاكل وخاصة بخصور الإمكانيات المسخرة لهذه الجمعيات في القيام بعملها ومن يضمن انه لا تكون هذه الجمعيات شريكا سلبيا مع البيئة وإيجابيا مع الملوئين في ظل ضعف مواردها وضعف الدعم الحكومي لها ومشكل التمويل ليبين هو الاشكال الوحيد لعمل الجمعيات البيئية في الجزائر وانما ضعف الكوادر والمؤطرين لهذا النشاط إذا تم مقارنتها بالدول المتقدمة⁽²⁾.

كما انه من الصعب تقييم عمل الجمعيات الفاعلة في مجال البيئة وحتى القرارات لا تقدم المعلومات الكافية في مجال البيئة إضافة الى تدهور الوضع المعيشي للمواطن جعل من الاشغال البيئي بعيدة كل البعد عن إهتماماته⁽³⁾.

وأهم أسباب ضعف المجتمع المدني في الجزائر على القيام بمهامه في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ما يلي: ⁽⁴⁾.

1- عبد القادر عبد العالي، الإصلاحات السياسية و نتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، (د،ط) مركز الأبحاث دراسة السياسات، الجزائر 2012 ، ص 4.
2- عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة، مذكرة دكتوراة كلية الحقوق، جامعة بسكرة، 2012 ص 210.
3- عبد الغني حسونة، المرجع نفسه، ص 211.
4- ايمان مرابط، دور الجمعيات البيئية في نشر الوعي البيئي، الجمعيات البيئية لولاية قسنطينة نموذجا، مذكرة ماجستير، كلية علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2010، ص ص 240-241.

الفصل الثاني:

مفهوم الممارسة السياسية كسبيل للتغلب على

معيقات واشكالية التنمية المستدامة في الجزائر.

- غياب إطار القانوني يكفل حرية انشاء الجمعيات والأحزاب وتحرير الاعلام بعد الاستقلال والى غاية نهاية الثمانينات بسبب ضعف المجتمع المدني الجزائري حيث أكد المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة في الجزائر لايزال مهمشين.
- غياب أي تنظيم في حماية البيئة يرجع الى قوة تنظيمية وانضباطية والتخطيط المحكم للأهداف المراد تحقيقها وهذا ما يفتقد له المجتمع المدني في الجزائر.
- المجتمع المدني في الجزائر ذو توجه عام يهتم بكافة القضايا، ويفتقر لبرنامج لحماية البيئة متخصصة لذلك بقية أهدافه عامة ونشاطاتها ونتائجها غير ملموسة بسبب سوء التنظيم والتخطيط والسهر على تطبيق على الأهداف وكذلك نقص الكفاءة.
- تعتبر الصعوبات المالية اهم الصعوبات المطروحة على الاطلاق ويبدووا مظهرها الأساسي في عدم وجود مقر يمكن ويسهل للجمعيات عقد اجتماعاتها بصفة دورية لمناقشة المواضيع المختلفة.

ثالثا: الدولة

يركز الحكم الراشد على الإدارة الحكومية في صيغتها الجديدة من خلال ادخال أساليب إدارة الأعمال في المنظمات العامة والذي يعرف بالتسيير العمومي الجديد، هذه الصيغة الجديدة تقوم على إدخال قيم جديدة في تسيير القطاع العمومي كالمنافسة، قياس الأداء، النظر للمواطن على أنه زبون العمل على تحقيق الكفاءة والفعالية، ويقوم التسيير

الفصل الثاني:

مفهوم الممارسة السياسية كسبيل للتغلب على

معيقات واشكالية التنمية المستدامة في الجزائر.

العمومي الجديد على تقليص دور الدولة، التغيير في آلية الجهاز الحكومي تغيير في أسلوب تسيير المنظمات التابعة للقطاع العام⁽¹⁾.

ويهدف التسيير العمومي الجديد من خلال نموذج إعادة اختراع الحكومة إلى تجديد البناء التنظيمي للإدارات الحكومية، بحيث يكون القطاع العام يعمل في إطار تسيير شفاف وحكومة رقمية ذات فعالية أكبر⁽²⁾.

والعمل على تدعيم الخصوصية والشراكة مع القطاع الخاص ورفع مستوى الاستقلالية في المصالح الإدارية باللجوء إلى أشكال التعاقدية بينها وبين الجهات الوصية والاهتمام بالجانب المالي واعتماد نظام مراقبة التسيير⁽³⁾.

وأیضا التقليل من الأعباء المالية يعاني منها القطاع العام، بتوفير الرأسمال الذي يساهم به القطاع الخاص وكذلك الحصول على معرفة وخبرة في إدارة المشاريع وأیضا القضاء على البيروقراطية الحكومية والفساد الإداري المحصنة والعمل على تطوير السياسات الاجتماعية والتوجه المستقبلي وإدارة الخدمات مما يشجع المنافسة والابتكار⁽⁴⁾.

1-ليلی بن عیسی، الحکم الرائد أحد مقومات التسيير العمومي، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، ع4، 2013، ص 202.

2-ليلی بن عیسی، المرجع السابق، ص 102-104.

اطلع عليه يوم 2021/06/26 <http://www.dof.gov.ae/en-us/publications/lists/contentlisting/.pdf>. على الساعة 18:30

4-

<http://www.ecampus.ufc.dz/cours/administrateur/mangementpublique/maagmentpublique%20administrateur.pdf>. تم الاطلاع عليه يوم 2021/06/25 على الساعة 19:27.

وفي مجال اللامركزية إعطاء صلاحيات أكبر للمستويات الإدارية الدنيا، وذلك بتقليل التحكم المركزي فيما يتعلق بالرقابة الإدارية والمالية، وإعطاء المزيد من المسؤوليات والصلاحيات للعاملين في المستويات الإدارية الدنيا، الانتقال من التحكم من المدخلات الأنشطة والأنظمة، باتجاه قياس المخرجات، وتحسين قرارات الحكومة، في إدارة ومتابعة السياسة العامة⁽¹⁾.

وحسب الاستراتيجية البديلة، التي تبناها المخطط الوطني لتهيئة الإقليمي، والتي تعتبر المخططات الجهوية، هي تفعيل لمشاريع مشتركة ما بين الولايات، وسلسلة نمو لإقامة التكامل والمبادرات، مع بقية فضاءات الإقليم، حيث قسم المخطط الوطني الإقليمية إلى 09 فضاءات⁽²⁾.

1- المرجع نفسه، نفس الموقع.
2- رمضان عبد المجيد، المرجع السابق، ص 60.

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة واهم سياسات

تدخل الممارسة السياسية في الجزائر:

تتجلى صور مؤشرات التنمية المستدامة من خلال اهم سياسات تدخل الممارسات السياسية سوء بصورة الأحزاب أو المجتمع المدني وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي:

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبح حتمية لا منفذ منها من اجل عدم التخلف عن ركب الأهم سياسيا واقتصاديا كون ان ثرواتنا المستغلة غير متجددة وجب تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة لتلبية حاجيات المواطنين

أولاً: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

01- المؤشرات الاقتصادية: تعتبر المؤشرات الاقتصادية من اهم المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، على اعتبار انه عملية التنمية تعني بصورة مباشرة بالمجال في البداية، كما ان الاستدامة تتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة من الإمكانيات البشرية الاقتصادية تتمثل اجمالاً في: (1).

1- محمد الطاهر قادري، المرجع السابق، ص 170.

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويعد المؤشر من المؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه مع انه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا الا انه يعتبر مهما لبيان نوعية الحياة ومستوى الكفاءة الفردية (1).

وتوضح البيانات المتعلقة بتنصيب الفرد الجزائري، من الناتج الإجمالي الى انه شهد ارتفاعا من 5063 دولار عام 1999 الى 6090 دولار عام 2001 وكشف البنك الدولي عن ارتفاع نصيب الدخل القومي الجزائري الى 5290 دولار خلال عام 2013 بعد ان كان 4970 دولار عام 2012 وكان نصيب من الدخل القومي عام 2012 قد سجل 4970 دولار لعام 2011(2).

- نسبة اجمالي الاستثمار من الناتج الكلي الإجمالي ويوضح هذا المؤشر لإنفاق على الإضافات الى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس المؤشر نسبة الاستثمار الى الانتاج(3). وقد حققت الجزائر تحسنا كبيرا على صعيد تهيئة البيئة المواتية للاستثمار والمشاريع والتنمية بهدف تعزيز التنمية، في عام 2011 قرر مجلس الوزراء عروض إجراءات لتثمين حزمة الحوافز للمستثمرين للنهوض بالقطاع، بعد ان كان القطاع ضعيف ويساهم بشكل كبير في إعاقة النشاط والتطور الاقتصادي(4).

1- محمد الطاهر قادري، المرجع نفسه، ص 170.

2- يومية الرائد، متوسط دخل الجزائري يرتقي الى 5290 دولار، 2ماي 2015

3- محمد الطاهر قادري، المرجع السابق، ص 170.

4- حازم صباح حميد، الإصلاحات الدستورية في الدول العربية، 1991-2007، (د،ط) دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن 2012 ص 250.

- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ويقاس هذا المؤشر درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويربط هذا المؤشر بقاعدة الموارد مما يوضح قدرة الدول على نقل الموارد، بلغ الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات 12,3 مليار دولار سنة 2012 وبلغ قائم احتياطات الصرف (بأنشاء الذهب) 190,66 مليار دولار في نهاية 2012 وتقدر الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر احتياطات الصرف الرسمية مطروحا منها الدين الخارجي نسبة الى الناتج الداخلي 91,55 في سنة 2012 أي ان نسبة تفوق بكثير المستوى المسجل لدى اغلبية البلدان الناشئة في اسيا، في ظرف يتميز بمستوى جد منخفض تاريخيا لكل من الدين الخارجي ونسبة خدمة هذا الدين (1).

وقد انخفضت الديون الخارجية الاجمالية للجزائر من 33,2 مليار سنة 1996 الى 3,4 مليار سنة 2013 مسجلة بذلك انخفاض قدر بـ 68% من 2000 الى 2013 (2).

02- المؤشرات الاجتماعية: تسعى التنمية المستدامة الى تحسين المستوى الاجتماعي العام من خلال حث الدول على ضرورة الاعتناء بالجانب البشري للقضاء الفقر وتحسين مستوى عيش الافراد، من بين المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة ما يلي:

- مؤشر الفقر البشري وهو مؤشر مركب يشمل ثلاث ابعاد بالنظر الى حالات البلدان الناشئة على الخصوص:

- حياة طويلة، وتقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يبلغون سن الأربعين.

1- محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، مداخلة امام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 65.
2- جريدة البلاد حصاد 2014، 12 افريل 2015 WWW.ELBILADNET/FLASH/DOTAIL? ID

- توافر الوسائل الاقتصادية ويقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب.

- نسبة الاطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن بدرجة معتدلة أو شديدة⁽¹⁾.

- البطالة وتشمل هذا المؤشر جميع القوى العاملة الذين ليس موظفين يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوة العاملة⁽²⁾. ولقد تميز سوق العمل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينات الى غاية عام 1999 بارتفاع كبير من نسبة البطالة وصلت الى اكثر من 30% وتشير المؤشرات الحالية انه معدلات البطالة الى تحقيق نتائج إيجابية ف مجال التنمية المستدامة⁽³⁾.

ثانيا: المؤشرات البيئية

تعتبر جزء لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتساهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم وترصد تغييرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سوء كانت إيجابية أو سلبية من أهمها:

- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية حيث يعتبر الماء من المتطلبات البشرية والموارد الضرورية من اجل تحقيق التنمية المستدامة، وتعتبر المياه من اهم المشاكل البيئية من حيث نقصها الطبيعي والاستنزاف الحاصل لها وتدهور السدود وتسرب 1/2 من المياه

1- محمد الطاهر قادري، المرجع السابق، ص147.

2- محمد الطاهر قادري، المرجع نفسه، ص176.

3- عبدالرحمان العايب، العمل والبطالة كمؤشر لقياس التنمية المستدامة حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،

(4ع)، 2008، ص. 104.

الموزعة نتيجة قدم قنوات التوزيع، وقد أدى لنمو السكاني الكبير الى ضغط على الموارد المائية في الجزائر لا يملك الى على 1/1000000 من المياه العذبة العالمية ولا يتوفر الفرد الواحد الجزائري الا على 1/5000 من معدل الكمية العالمية وبهذا المعدل المخصص للفرد غير كافية حيث تقدر 75 لتر في اليوم (1).

- متوسط نصيب الفرد من اجمالي الأراضي الموزعة حيث يبين هذا المؤشر اجمالي الأراضي الموزعة ويتراوح متوسط نصيب من الناتج الزراعي عام 2012 من 6 دولار و384 دولار (2).

المطلب الثاني: اهم سياسات تدخل ممارسة السياسية في التنمية

المستدامة في الجزائر

ان مواطن وسياسة تدخل الممارسة السياسية سوء منها الأحزاب السياسية أو المجتمع المدني كان الهدف منها تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر عن طريق آليات التفعيل وسنتطرق إليها كالاتي:

أولاً: آليات تفعيل دور الأحزاب السياسية في التنمية المستدامة

تقدم فكرة الأحزاب السياسية على ان المشاركة السياسية للشعب لا يجوز ان يبحث عنها في مجرد زيادة الاثراء بل ان الطابع الديمقراطي لأي نظام يظهر من خلال الفعالية

1- محمد الطاهر قادري، المرجع السابق، ص174.
2- عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002/2013، الملتقى دولي حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية جامعة شلف 23 و24 نوفمبر 2014 ص 10.

الزائدة للفئات الاجتماعية المختلفة وتصارعها الجدي في ميدان المنافسة وعلى أساس هذا التحليل وكلما كانت الآراء السياسية في مجتمع ما أكثر تنوعا كلما كان هذا المجتمع أكثر ديمقراطية هذا التفسير يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعددية السياسية وبإبراز القدر من التعدد وتنوع على مختلف المجتمع وأيضا فعالا ومؤثرا في التنمية المستدامة إيجابيا دافعا لتحريك هذه الاستدامة على جميع المجالات⁽¹⁾.

وينتج على ذلك اتباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، وتحقيق أهدافهم عموما، ويضيف هوسيلتر بيرت حتى يمكن تحقيق رغبات وأهداف المجتمع من الضروري توفير الخبرات والمهارات من قبل المشاركين⁽²⁾.

ويبرر هذه بصفة عامة الدور الأساسي للأحزاب السياسية في نشأة وتوفير مثل هذه الخبرات والمهارات ولهذا أشار صمويل هنتفتون عالم السياسة الأمريكي الى الموضع المركزي للمشاركة السياسية في عملية لتحديث والتنمية المستدامة في البلدان المتخلفة وفي حديثه عن دور الأحزاب السياسية في تحقيق تلك المشاركة شدد بوجه خاص على دور الأحزاب في تعبئة الجماهير في تلك البلاد من ناحية دورها في تحقيق التنمية المستدامة وحل مشكلة القطاعات الفقيرة⁽³⁾.

1- احمد واعظي، المجتمع الديني والمدني، ترجمة حيدر رجب الله، (ط1)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001، صص 153-154.
2- عبد الرحيم تمام أبو كرشية، دراسات في علم اجتماع التنمية، (د، ط)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003، صص 288
3- مدوح عبد الرحمان، الإصلاحات السياسية في الجزائر وعلاقتها بالتنمية السياسية من خلال الأحزاب السياسية، مذكرة ماجستير العلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2016، صص 72.

ثانيا: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة

اعتبار منظمات المجتمع المدني شريكا أساسيا مع الحكومة على قاعدة الحوار والتشاور والتنسيق والتعاون الداخلي والمركزي كما تقتضي التنمية المستدامة لتعزيز سياسات البيئية لتحسين الأداء الداخلي لمنظمات المجتمع المدني والعمل على تطوير الممارسات المؤسسات ومشاركة الفئات المستهدفة في تحديد الاحتياجات وإتاحة الفرصة لظهور عناصر جديدة في إدارة شؤون المنظمات والتأكيد على أهمية تداول وتجدد القيادة وتكثيف الجهود نحو تنسيق القطاعي فيما بينهم لتفعيل السياسات البيئية وتعزيز التنمية المستدامة⁽¹⁾.

حيث ترتبط التنمية المستدامة بغايات ومثل سياسية عديدة ومتنوعة تسعى الى تحقيقها وتعمل على تجسيدها وتحرص على احاطتها بسياج من الضوابط السياسية والاجتماعية والتنظيمية التي تضمن تناسقها وتكفل لها الدوام والاستقرار وتعبر المشاركة السياسية احد ديناميكيات وغايات التنمية السياسية التي تعكس وتجسد قيمة المساواة في حقوق والواجبات تعمل على إرساء قواعدها وتدعيم أركانها وترسيخها داخل المجتمع⁽²⁾.

1- نوال الثعالبي، دور الفواعل غير الدولية في الحوكمة البيئية العالمية مذكرة ماجستير، تخص سياسات عامة وحوكومات مقارنة، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص ص62-63.
2- حريزي سمير سياسة المجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر والمغرب (1990-2015) مذكرة ماجستير كلية العلوم السياسية جامعة الجلفة 2016 ص47

خلاصة الفصل:

الفصل الثاني المعنون مفهوم الممارسة السياسية كسبيل للتغلب على إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر حيث تم التطرق في المبحث الأول والمعنون بدايات حول الممارسة السياسية في الجزائر من خلال دور بعض المؤسسات غي الرسمية وتركيزا على الأحزاب السياسية المجتمع المدني وأهم سياسات تدخل أهم الممارسات السياسة في التنمية المستدامة من خلالهما للدور المناط لهم في هذه الإطار ثم عرجنا الى المؤشرات التنمية المستدامة وعرضنا خلالها المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤشرات البيئية لنخلص في الأخير الى تفعيل دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في عملية التنمية المستدامة بالجزائر.

الخاتمة

الخاتمة:

نخلص مما سبق عرضه في هذه الدراسة الى ما توصلنا اليه من التنمية المستدامة في ظل الممارسة السياسية في الجزائر التي وضحنا الجانب النظري والتطبيقي فإن:

الجزائر تمتلك موارد طبيعية وبشرية تمكنها من تحقيق التنمية المستدامة الا أنها تعاني العديد من المشاكل البيئية من بينها اتلاف الموارد الطبيعية من خلال انحراف التربة واهمال الأراضي الغابات فضلا عن تناقص الموارد المائية وضعف نصيب الفرد من الماء، توسع دائرة الفقر والبطالة نتيجة فشل المشاريع التنموية وقلة الاستثمارات التي انعكست على نصيب الفرد الناتج المحلي كلها متغيرات اثرت على نوعية الحياة الاجتماعية ومتطلبات المواطن الجزائري وحق في بيئة نظيف وحياء كريمة مع ضمان حق الأجيال القادمة ان مسالة السياسات البيئية في بلدنا لم يتم الاهتمام فعليا بها الا في بداية التسعينات من هذا القرن الماضي ولم تحظى بعناية خاصة في ظل الاهتمام بالتنمية المستدامة اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية ومرد هذه التأثيرات نحصره في جملة من النتائج والتوصيات ثم الوصول اليها:

أولا: النتائج:

- لقد اثبتت الدراسة صعوبة التنسيق والانسجام بين مؤسسات الدولة التي يوكل لها أداء المهام البيئية فكل مؤسسة تعمل وفق اختصاصها ووفق ما تمليه عليها الوصاية التي تتبعها، وعدم تنظيم وتوزيع الأدوار يؤدي الى الوصول الى نتائج سلبية التي يمكن تفاديها بالتنسيق والاتصال والانسجام بين هذه الجهات.

الخاتمة

- كما توصلت الى ان مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر تبقى ضعيفة ولا ترقى الى الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوفرة، وان الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ملزمة بحماية البيئة لما لها من انعكاس على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية إضافة الى تدني الأوضاع المعيشية نتيجة تدني دخل الفرد انتشار البطالة.
- يمكن تطوير التنظيم الإداري من خلال الالتزام بمبادئ وابعاد التنمية المستدامة.
- كما خلصت الى ان الجزائر لا بد لها انه تفعل الية الحكم الراشد من خلال تقليل من دور الدولة وتفعيل دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في التنمية المستدامة باعتبارها اهم الممارسات السياسية.
- ضعف الجانب التمويلي في مجال التنمية المستدامة في الجزائر، فميزانية القطاع مع باقي ميزانيات القطاعات الأخرى ضعيفة، إضافة إلى محدودية أو رمزية الرسوم والضرائب البيئية والتي لا ترقى إلى خطورة المشاكل، كما أن أغلب المؤسسات الجزائرية، لا تمتلك وكالات متخصصة للاهتمام بالتكاليف والأعباء للتنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى قصور نظام الرقمنة ومعلومات هذه المؤسسات، وعدم توفر أي معلومات متعلقة بالتنمية المستدامة إضافة إلى ذلك عدم الالتزام القانوني لذلك.

ثانيا: التوصيات

- استهلاك الموارد الطبيعية باعتدال وكفاءة واستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة.
- تهيئة ممارسات واعية ووضع مقترحات بشأن السياسة العامة البيئية وتحديد مبادئ توجيهية وأدوات من اجل صناع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة.

الخاتمة

- ضرورة الاستفادة من التجارب الحديثة في مجال التنظيم الإداري والتجارب الناجحة في مجال التنمية المستدامة.
- الارتقاء بدور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في الجزائر ودفعهما نحو المساهمة في حوكمة البيئة والحد من المعوقات لتمكينهما من القيام بعملهما بمعزل عن الدولة خاصة انه تمويله من طرف الدولة يقف في وجه قيامهما بمهامهما ومراقبتها للحكومة ومحاسبتها.
- ضرورة تكاتف جميع الأجهزة والهيئات والمنظمات داخل المجتمع وتكاملها من اجل تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال إقامة شراكة بين الدولة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني للحد من المشاكل وتوحيد الجهود وتقاسم المعلومات والاعباء.

قائمة المراجع

والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

أ- الكتب:

1- الكتب باللغة العربية

- 1) أبو بكر بعييرة انس، التنمية مستدامة دون إدارة قوامة، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر التنمية المستدامة، جامعة قارينوس، ليبيا، الكلية الاقتصادية (ب، س، ن).
- 2) احمد حسين اللقاني، فارغة محمد حسين، التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل، (د، ط)، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر، 1999.
- 3) احمد واعظي، المجتمع الديني والمدني، ترجمة حيدر رجب الله، (ط، 1) دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان 2001.
- 4) جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال مدخل وتطبيق، (د، ط)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1986.
- 5) حازم صباح حميد، الإصلاحات الدستورية في الدول العربية، 1991-2007، (د، ط)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 6) داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، (ط، 1)، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، 2000.
- 7) زكي مكي إسماعيل عبد الرحمان، أصول الإدارة والتنظيم، (ط، 2)، شركة مطابع السودان المحددة، السودان، 2009.
- 8) سناء محمد الجبور، الإعلام البيئي، (د، ط)، دار أسامة والتوزيع للنشر، عمان، الأردن، 2011.
- 9) صالح خليل اوصبع، الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي، (د، ط)، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

قائمة المراجع والمصادر

- 10) عامر الكبيسي مترجم، صنع السياسات العامة، (د، ط)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1999.
- 11) عامر خضير الكبيسي، السياسات الكامل مدخل التطوير أداء الحكومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.
- 12) عامر رمضان أبو ضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري، (ط، 1)، دار الرواد، ليبيا، 2002.
- 13) عبد الحكيم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي البنية والاهداف، (د، ط)، دار المعرفة الجامعية، (ج 3)، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 14) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، (د، ط)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 2003.
- 15) عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة، مذكرة دكتوراة كلية الحقوق، جامعة بسكرة، 2012.
- 16) عبد القادر عبد العالي، الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، (د، ط)، مركز الأبحاث دراسة السياسات، الجزائر 2012.
- 17) عبد القادر عوينات، تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة حالة الجزائر، جامعة البلدية، 2008.
- 18) عثمان محمد نسيم ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، (د، ط)، دار الهناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 19) عمار بوخوش، أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة، (ط، 1)، دار العرب الإسلامي، (مج2)، الجزائر، 2007.
- 20) عمر احمد عثمان المقلي، مبادئ الإدارة، (د، ط)، شركة المطابع السودان للعملة المحددة، الخرطوم، السودان، 2002.
- 21) فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، (د، ط)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989.

قائمة المراجع والمصادر.

- 22) فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البيئة والتحليل، (د، ط)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2001.
- 23) محمد البشير المغازي، مترجم، السياسة العامة المقارنة في اطار نظري، (د، ط)، منشورات قاريوس، بنغازي، ليبيا، 2006.
- 24) محمد شاكر عصفور، أصول التنظيم والأساليب، (د.ط)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1999.
- 25) ناجي عبد النور مبروك ساحلي، مقدمة في دراسة السياسة العامة، (د، ط)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2014.
- 26) ليلي بن عيسى، الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، ع4، 2013، ص 202.

ب- المذكرات والأطروحات والرسائل:

- 1) ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989، 2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.
- 2) أسماء بوبكر خديجة، السياسات العامة البيئية في الجزائر، دراسة حالة المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة، 2010-2011، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر.
- 3) ايمان مرابط، دور الجمعيات البيئية في نشر الوعي البيئي، الجمعيات البيئية لولاية قسنطينة نموذجاً مذكرة ماجستير، كلية علم الاجتماع جامعة قسنطينة 2010.
- 4) برير عبلة غضبان نادية، تجسيد اليات تحقيق التنمية المستدامة من خلال التكامل بين الهيئات الرسمية والشركاء، 2012-2015 مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة.

قائمة المراجع والمصادر.

- (5) بن عياش سمير، السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى المحلي، دراسة حالة ولاية الجزائر، مذكرة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2009.
- (6) حريزي سمير، سياسة المجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر والمغرب (1990-2015)، مذكرة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2016.
- (7) سليمة بوعزيز، السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهدي، ام البواقي، 2015.
- (8) شداد حورية، السياسة البيئية وكفاءتها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الجلفة، 2014.
- (9) عبد اللطيف باري، المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007.
- (10) غنية ابرير، المجتمع المدني في صياغة السياسة البيئية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.
- (11) كمال معيفي، آليات الضبط الإداري لحماية البيئة في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة باتنة، 2011.
- (12) مدوح عبد الرحمان، الإصلاحات السياسية في الجزائر وعلاقتها بالتنمية السياسية من خلال الأحزاب السياسية، مذكرة ماجستير العلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2016.
- (13) محمد الطاهر قادري، اليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006.
- (14) نوال الثعالبي، دور الفواعل غير الدولية في الحوكمة البيئية العالمية، مذكرة ماجستير تخصص سياسات عامة وحوكومات مقارنة، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

قائمة المراجع والمصادر.

15) رمضان عبد المجيد، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة، دراسة حالة بلديات سهل وادي مزاب بغرداية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011، ص 86.

ج- المتلكيات والمجلات

- 1) جريدة البلاد حصاد 2014، 12 افريل 2015
WWW, ELBILADNET/FLASH/DOTAIL? ID.
- 2) سليمان مهنا رويده ديب، التخطيط من اجل التنمية المستدامة مجلة العلوم الهندسية، جامعة دمشق، سوريا، (ع25)، سبتمبر 2009.
- 3) عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002/2013، الملتقى دولي حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.
- 4) عبد الرحمان العايب، العمل والبطالة كمؤشر لقياس التنمية المستدامة حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (ع4)، 2008.
- 5) عيسى محمد الغزالي، السياسات البيئية، مجلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد 25-26.
- 6) فهيمة خليل احمد العيد، الأدوار التكاملية لمختلف الهيئات المجتمع المدني، مداخلة في مؤتمر حول: هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية، جامعة الكويت، 2006.
- 7) محمد لموسخ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، ورقة بحثية، مقدمة في ملتقى دولي الخامس حول " دور ومكانة الجامعات المحلية في الدول المغاربية، جامعة بسكرة، يومي 03 و 04 ماي 2009،
- 8) محافظ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، مداخلة امام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، ديسمبر 2013.
- 9) سناء بولقواس، دور الإدارة المحلية في مجال البيئة في ملتقى وطني، جامعة قلمة، يومي 03 و 04 ديسمبر 2012.

قائمة المراجع والمصادر

- (10) محمد خليل الرفاعي، أثر وسائل الاعلام في تكوين الوعي البيئي، مجلة المستقبل العربي، عدد 175-215 (د، س، ن).
- (11) مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل جامعة الجزائر، (ع26)، مارس 2010، ص ص 135-136.
- (12) يومية الرائد، متوسط دخل الجزائري يرتقى الى 5290 دولار، 2ماي 2015.

II - الكتب باللغة الأجنبية:

- 1) Charles Gaffir «Les Politique Publique »، 'Projet IndeformeSeminaire De 3 Et 4 Avril 2007 '، Université De Peaute Des Pays De L'adeourVfrPluridixiplinaire De Bayonne.

III - المواقع الالكترونية:

- 1) http://annajan.net/anabic/show-anticle_tntm?id=83
16/06/2021
- 2) http://www.Google.com/seanch?faculty_Ksued.sa/dughousheme
19/06/2021
- 3) <http://www.dof.gov.ae/en-us/publications/lists/contentlisting/.pdf>.
- 4) <http://www.ecampus.ufc.dz/cours/administrateur/mangementpublique/maagmentpublique%20administrateur.pdf>

الفهرس

الفهرس

1	مقدمة:
12	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري.
13	المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة
13	المطلب الأول: اساسيات حول التنمية المستدامة
13	أولاً: المقصود بالتنمية المستدامة
18	المطلب الثاني: محاور التنمية المستدامة
18	أولاً: مبادئ التنمية المستدامة
19	ثانياً: ابعاد التنمية المستدامة
20	المبحث الثاني: القضايا العامة في ماهية السياسة البيئية
20	المطلب الأول: ماهية السياسة العامة
20	أولاً: مفهوم السياسة العامة
24	ثانياً: أنواع السياسة العامة ومراحل اعدادها
28	المطلب الثاني: مفهوم السياسة العامة البيئية
28	أولاً: تعريف السياسة العامة البيئية وأهدافها
30	ثانياً: أدوات السياسة العامة البيئية
32	خلاصة الفصل:
	الفصل الثاني: مفهوم الممارسة السياسية كسبيل للتغلب على معوقات واشكالية
34	التنمية المستدامة في الجزائر
	المبحث الأول: بدايات حول الممارسة السياسية في الجزائر واشكالية التنمية
35	المستدامة
35	المطلب الأول: التنظيم الإداري
35	أولاً: المقصود بالتنظيم الإداري وأهدافه
40	ثالثاً: التخطيط من أجل التنمية المستدامة:

الفهرس

المطلب الثاني: اشكال الممارسة السياسية على ضوء حوكمة السياسات للتنمية المستدامة:	41
أولاً: الأحزاب السياسية	42
ثانياً: المجتمع المدني	44
ثالثاً: الدولة	47
المبحث الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة واهم سياسات تدخل الممارسة السياسية	
في الجزائر:	
المطلب الأول: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر	50
أولاً: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	50
ثانياً: المؤشرات البيئية	53
المطلب الثاني: اهم سياسات تدخل ممارسة السياسية في التنمية المستدامة في الجزائر	54
أولاً: آليات تفعيل دور الأحزاب السياسية في التنمية المستدامة	54
ثانياً: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة	56
خلاصة الفصل:	57
الخاتمة:	
قائمة المراجع والمصادر	
الفهرس	